رجل لحمسايه ليزا القصد ثم ارفاق الزنج بالفضله وفي مسلتنا المنظور العتق ويفارق
ما اذا اوصى ان يحج عنه بحمسمايه لغير معين لان الوصيه ثم الحج مطلقا فصرف جميعها فيه وههنا
لمعين فلا يجداه وقوله انه قصد ارفاق زيد باليمن وعما باله به فمقبول الصحيح انه ان كان
ثم قرينه تدل على ذلك كما لو كون البايع صديقا له او ذا حاجه او من اهل الفضل الذين يقصدون
بهذا او عين هذا الثمن وهو يعلم حصول العبد بدونه لقله ثمنه فانه يدفع الجميع الثمن الى
زيد كما لو صرح بذلك فقال وادفعوا اليه جميعها وان بذله بدونها وان اخذ منه هذه
القرائن فالظاهر انه انما قصد العتق وقد حصل وكان الفاضل عايدا اليه كما لو اوصى
بالشراء بحياته **فصل** وان وصى ان يشترى بالف فيعتق عنه فلم يخرج من ثلثه اشترى عبد
يخرج من الثلث وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفه تبطل الوصيه لانه امر بشراء عبد بالزيد وله
تجوز للمامور الشراء بدونه كالوكيل ولنا انها وصيه فجب تنفيذها كما اذا احتملها الثلث
فاذا لم تحملها وجب تنفيذها بما حمله كما لو وصى بعتق عبد فلم يحمله الثلث وفارق الوكاله فانه لو
وكله فيما عين فعجز لم يملك اعتاق بعضه ولو وصى باعتاق عبد لا عتق ما يحمله الثلث فاما ان
حمله الثلث فاشتراه واعتقه ثم ظهر على الميت دين يستغرق المال لو صيه باطله ويرد العبد الى الرق
ان كان اشتراه بعين المال لانا تبينا ان الشراء باطل لكونه اشترى بمال مستحق للغرماء بغير
اذنهم وان كان الشراء في الذمه صح الشراء ونفذ العتق وعلى المشترى غرامه ثمنه ولا يرجع به
على احد لان البايع ملغره انما غره الموصى والوكيل له فيرجع عليه وهذا مذهب الشافعي ويحتمل ان
يشارك الغرماء في التركه ويضرب بمعهم بقدر دينه لان الدين لزمه بتغرير الموصى فيرجع به عليه
فان كان ميتا لزمه في تركته كارش جنايته **فصل** وان وصى بشراء عبد واطلق او وصى بسع
عبد واطلق فالوصيه باطله لان الوصيه لابد لها من مستحق وههنا وان وصى ببيعه
بشرط العتق صحت الوصيه وصح كذلك في البيع ههنا نفعا للعبد بالعتق فان لم يوجد من يشتريه كذلك
بطلت الوصيه لتعذرها كما لو وصى بشراء عبد ليعتق فلم يجده سيده وان وصى ببيعه لرجل بعينه بثمن
معلوم صح لانه مقدار فاشبه بذلك في البايع وان لم يسم ثمنا صح ويقوم ويصح الوصيه لكونه مقدارا بماله
العبد بعينه الى رجل بعينه فيحتمل ان يتعلق الغرض بارفاق العبد بامانه الى الذي هو معروف بحسن الملكه

واعتاق الرقاب ويحتمل ان يريد ارفاق المشترى لعتق يحصل له من العبد فان تعذر بعده لذلك
الرجل او ابى ان يشتريه بالثمن وينقصه ان يبعين الثمن بطلت الوصيه لما ذكرنا **مسئله**
قال واذا اوصى لرجل بعبد لابيك غيره ونقصه مايه ولا خرشك ماله وملك غير العبد ما يادم
فاجاز الورثه فلمن اوصى له الثلثان الماين ورفع العبد ولمن اوصى له بالعبد ثلثه ارباعه وان اجاز
ذلك الورثه فلمن اوصى له بالثلث سدس الماين وسدس العبد لانه وصيه للجميع ولمن اوصى له بالعبد
نصف العبد لان وصيته في العبد وحملته انه اذا اوصى لرجل بعين من ماله واخر خمسة اسداع
كثلث المال وربعه واجيز لها انفرد صاحب الخماسع بوصيته من غير المعين شاركه صاحب المعين فيقسم
بينهما على قدر حقيهما فيه ويدخل النقص على كل واحد منهما بقدر ماله في الوصيه كما لو اوصى
لرجل بثلث ماله ولاخر بخمسه وكما لو اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بخمسه من ثلثه فاما في حال الرد
مثل ان يوصى لرجل بسدس ماله ولاخر بعين قيمته سدس المال فهي كحال الاجازه سواء اذا لم ترد
وارجازوته رددنا وصيتها الى الثلث وقسمناه بينهما على قدر وصيتهما الا ان صاحب العين يأخذ
عينه من المعين والاخر يأخذ حقه من جميع المال هذا قول الخرقي وسايرالاصحاب ويتوى عندهم
انما في حال الرد يقتسمان الثلث على حسب ما في الاجازه وهذا قول ابن ابي ليلى وقال ابو حنيفه
ومالك في الرد يأخذ صاحب العين عينه ويضم الآخر بقيمته الى سهام الورثه ويقتسمون الباقي
على خمسة امثال مسئله الخرقي ليزا السدس والورثه اربعه اسداس وهو مثل قول الخرقي
الا ان الخرقي يعطيه السدس من جميع المال وعندها انه يأخذ خمس الماين وعشر العبد
والباقي اعلى اركل واحد من الوصيين يرجع الى نصف وصيته لان كل واحد منهما قد اوصى له
بثلث المال وقد رجعنا الوصيتان الى الثلث وهو نصف الوصيتين فيرجع كل واحد الى نصف وصيته
ويدخل النقص على كل واحد منهما بقدر ماله في الوصيه وفي قول الخرقي يأخذ سدس الجميع الذي اوصى
له بثلث الجميع واما على قولنا فان وصيه صاحب العبد دون وصيه صاحب الثلث لانه وصى
بشئ شركه فيه غيره فيه كل وصاحب الثلث انفرده بشئ لم يشاركه فيه غيره فوجب ان يقسم بينهما
الثلث حاله الرد على حسب ما في حال الاجازه كما في سايرالمواضع فعلى هذا في مسئله الخرقي يأخذ صاحب
الثلث ثلث الماين ستة وستون وثلثان لانه يأخذ احد العشرين وهي اثنان في العبد لانه الثلثه